



نضال الشعب



د. محمد لاتب: نحذر من خطة حكومة الاحتلال الفاشية بإعادة احتلال غزة ويدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته

العدد رقم (149)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الاثنين 11/8/2025

تجديد شرعية النظام السياسي الفلسطيني ضرورة وطنية ملحة

افتتاحية
العدد

ثمة بفعل سياسات الأمر الواقع والمغامرات المرتبطة بأجندات إقليمية لا تخدم المصلحة الوطنية. إن تجديد بنية النظام السياسي الفلسطيني يمثل قطيعة مع المرحلة الانتقالية التي حكمت العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، وهي مرحلة تجاوزها الزمن بعد أن تنكرت سلطات الاحتلال لكافة الاتفاقات، وقرضت أمراً واقعاً من خلال حربها المفتوحة على قطاع غزة، ومحاولات عزل الضفة الغربية، وتسريع وتيرة الاستيطان والضم في القدس وسائر المناطق، واستهداف السلطة الوطنية سياسياً واقتصادياً، ضمن مسار تصفوي لحل الدولتين، وتقويض للحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا. والرسالة التي نوجهها أولاً لشعبنا الفلسطيني، من خلال اللجنة التحضيرية للانتخابات المجلس الوطني، هي أننا جادون ومصممون على تجديد بنية النظام السياسي على أسس ديمقراطية، تضمن أوسع مشاركة شعبية في اختيار الممثلين، من خلال حوار وطني شامل مع مختلف المكونات السياسية والمجتمعية والنقابية، كما نؤكد على تعزيز تمثيل المرأة عبر نظام الكوتا الإيجابية، وتخفيض سن الترشح إلى 21 عاماً لتوسيع قاعدة الشباب في صنع القرار، وضمان التعددية السياسية من خلال اعتماد نسبة حسم لا تتجاوز 1% للقوائم الحزبية والانتلافية، مما يتيح المجال أمام القوى التقليدية والناشئة على السواء. وطبقاً لصلاحيات اللجنة التحضيرية، واستناداً إلى مرسوم الرئيس، تم تكليف لجنة الانتخابات المركزية بتحديث السجل الانتخابي داخل الوطن وخارجه، بالتعاون مع سفارات دولة فلسطين، وبالاستناد إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء، وبحث الصيغ الديمقراطية الأفضل لتمثيل فلسطيني الشتات في المجلس الوطني.

أما الرسالة الثانية، فهي موجهة للمجتمع الدولي، وتؤكد جدتينا في التوجه إلى الانتخابات باعتبارها أداة تجديد للشرعية الوطنية، ونطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والضغط على سلطات الاحتلال لوقف عدوانها المتواصل على قطاع غزة، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية، ووقف سياسات التهجير، والانسحاب الشامل من القطاع باعتباره جزءاً لا يتجزأ من دولة فلسطين، تحت ولايتها القانونية والسياسية.

كما نؤكد على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الديمقراطي في جميع الأراضي الفلسطينية، وفي المقدمة منها القدس الشرقية، كما جرى في المحطات الانتخابية السابقة، باعتبار ذلك استحقاقاً لا بد من توفيره لتجسيد الدولة الفلسطينية، وفقاً للشرعية الدولية والقيم الديمقراطية التي يزعم المجتمع الدولي التمسك بها.

إن هذه الرسائل يجب أن توجه بوضوح وقوة قبل انعقاد مؤتمر القمة الثاني لحل الدولتين في 22 أيلول المقبل، وقبيل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتأكيد عزم القيادة الفلسطينية على تحديث بنية النظام السياسي، والتمسك بمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على قاعدة احترام القانون الدولي وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الواقع الفلسطيني، وتزايد التحديات السياسية والوطنية والاجتماعية، تبرز الحاجة الموضوعية والملحة إلى تجديد وتطوير وتعزيز بنية النظام السياسي الفلسطيني، ومؤسساته التشريعية والتنفيذية.

لقد بات هذا التجديد ضرورة حتمية، تفرضها حركة الأجيال في المجتمع الفلسطيني، وتتطلبها الحاجة السياسية لدمقرطة المؤسسات الوطنية، بوصفها ركيزة في مسار الإصلاح السياسي والتجديد المؤسسي، استناداً إلى صندوق الاقتراع، مما يعكس الإرادة الشعبية وموازن القوى الحقيقية، وفق ما تفرزه الانتخابات من نتائج ومعطيات تمثيلية. إن قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومرسوم الرئيس محمود عباس بالدعوة إلى إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، لا يمثل مجرد استجابة ظرفية للمطالب الدولية المتزامنة مع التحضيرات لعقد مؤتمر دولي لحل الدولتين، وموجة الاعترافات بدولة فلسطين، بل ينبع من حاجة وطنية داخلية، ورؤية فلسطينية واضحة لقيام دولة ديمقراطية، قائمة على التعددية السياسية واحترام الحقوق العامة، وليس على أنظمة التعيين أو المحاصصة، فقد كانت مرحلة الكفاح الوطني تتطلب نمطاً تمثيلاً جبهوياً، يستند إلى الكوتا الفصائلية والتحالفات المجتمعية، وهو ما كان مقبولاً في حينه، إلا أن مرحلة بناء الدولة تستدعي نموذجاً جديداً، أكثر شرعية وديمقراطية وشفافية.

نحن اليوم أمام فرصة تاريخية لبناء مجلس وطني فلسطيني جديد، مكون من 350 عضواً، يمثل الثلثان منهم أبناء الوطن (الدولة)، والثلث الباقي أبناء الشتات، على أن ينتخب أعضاؤه حيث أمكن، ويتم التوافق حيث يتعذر الانتخاب، وهذا المجلس الوطني، بغرفته البرلمانية والتمثيلية، يشكل المرجعية التشريعية العليا لدولة فلسطين، ويضطلع البرلمان الوطني - المؤلف من الأعضاء المنتخبين في الداخل - بكامل صلاحياته التشريعية والرقابية، مما يشمل منح الثقة للحكومة، ومساءلتها، ومحاسبتها، كما يعقد المجلس الوطني جلسات دورية كل ستة أشهر، بمشاركة غرفته، داخل الوطن وخارجه، لمناقشة القضايا الوطنية الكبرى وصياغة السياسات العامة الملزمة للجهاز التنفيذي.

لقد كان النموذج الجبهوي السائد في مرحلة التحرر الوطني متفهماً على الصعدين الداخلي والخارجي، ولكن الانتقال إلى مرحلة الدولة، والذي بدأ فعلياً مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وانتخاب أول مجلس تشريعي عام 1996، يتطلب إحداث تحول نوعي في بنية النظام السياسي الفلسطيني، غير أن هذا التحول تعرقل بفعل الانقلاب على النظام الديمقراطي الفلسطيني، والذي نفذته حركة «حماس» كعتوان لقوى الإسلام السياسي رغم مشاركتها في الانتخابات، فأدى إلى انقسام جغرافي وسياسي، لا يزال الشعب الفلسطيني يدفع

العالم العربي.. بين الترنج والأزمات

بقلم: د. فريد إسماعيل

موجها لمصالح هذه الدولة أو تلك، وإنما لمفهوم الدولة الوطنية الحديثة ذاته، وان التهديد بهذا المعنى شامل في مدها وخطير في ابعاده، وان مواجهته تتطلب شمولاً في الرؤية ووحدة في التحرك وتنسيقاً في العمل. وأصبح الاستقطاب واضحاً في العالم العربي بين من يرفعون لواء الدولة الوطنية وبين من يعادونها ولا يعترفون بها، ويوجهون الولاء لما عداها من انتماءات تدخل معظمها في نطاق «الدين السياسي» أو «تسييس الدين» فضلاً عما يتعمده هؤلاء من خلط مجحف بين ممارسة السياسة والانخراط في عنف لا يخدم سوى ولاة أمورهم. وقد كان ملاحظاً خلال السنوات الأخيرة حالة التضخم والانفخاخ الغير مسبوقة للتيارات الدينية، خاصة وإن الخصوم الاقليميين والطامعين بسط نفوذهم وهيمنتهم على المنطقة يوظفون هذا الوضع لصالحهم ويتغلغلون من خلال هذه الثغرات والازمات في الجسد العربي، يساعدهم أيضاً في ذلك استمرار تعامل الدولة في العالم العربي مع مواطنيها عبر الأجهزة الأمنية، حتى وإن توفرت فيها بعض أشكال الديمقراطية فهي شكلية وتمارس القهر بقفازات ناعمة. وفي هذه الدول تعاني الاقليات من ضعف مستوى مشاركتها في الحياة العامة، مما يتيح المجال للتدخلات الخارجية للنفاذ من خلال هذه الثغرة لتمزيق النسيج الاجتماعي والوطني.

لقد كان رهان الكثيرين أن تبقى فلسطين بعيدة عن هذه الأزمات ولأسباب عدة. فالنضال الفلسطيني الممتد منذ ظهور الصهيونية وحتى اليوم كان يجب ان يشكل جداراً مانعاً لهذه الأزمات، لا سيما وان الثورة الفلسطينية المعاصرة ومنذ انطلاقتها العام ١٩٦٥ شكلت بنضالها وريادتها واستيعابها للأحرار من كل الشعوب المقهورة، طليعة لحركة التحرر الوطني والعالمي ومودجاً لكل المناضلين في العالم من أجل الحرية والاستقلال والعدالة وتقرير المصير والتخلص من الاستعمار والاستبداد. وبفضل هذا النضال تمكن شعبنا بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بناء سلطته الوطنية على ارضنا وعودة القيادة الفلسطينية واعداد من أبناء شعبنا من الشتات إلى ارض الوطن. لكن المتغيرات التي عصفت بالعالم والاقليم خلال العقود الأخيرة، واستمرار الهجمة الصهيونية بمختلف أشكالها، سمح للعديد من قوى الخارج بالنفاذ واستخدام البعض الفلسطيني أدوات في مشاريعهم الاقليمية، إلى أن وصلنا إلى هذا الحال من الانقسام البغيض وفرصة لدولة الاحتلال لمحاولة القضاء على كل ما هو فلسطيني من خلال حروب الإبادة والتجويح والتهمير والتطهير.

ان تشريح مسببات الأزمات في عالمنا العربي من حيث الجذور التاريخية والنخب والشعوب والجماعات والانظمة والتدخلات الخارجية، يمكن أن يساهم في فهم طبيعتها وبالتالي العمل على محاولة تقليص ارتداداتها السلبية بالحد الأدنى. ففهم طبيعة الداء يساهم وبشكل كبير في العلاج وإيجاد الدواء.

عقود طويلة وعالمنا العربي يترنج بين أزمة وأخرى. ولو نظرنا في ثنايا الأحداث التاريخية الكبرى لوجدنا أن «الأزمة» بمعناها العام على مر العصور تتوسط المراحل المهمة في حياة الشعوب. فبين كل مرحلة تاريخية ومرحلة جديدة ثمة أزمة تحرك الشرائح المجتمعية وتشعل الصراع وتغوص في فضاءات تمهد السبيل لمرحلة جديدة وتغيير مقبل تنتهي معه تلك الأزمة، إلا في عالمنا العربي الذي يشكل سلسلة من أزمات متراكمة تتخللها مراحل قصيرة من الحلول المؤقتة. فقد شهد الشرق الأوسط العديد من الاحتلالات وسيطرة الامبراطوريات على مر العصور بدءاً من العصور القديمة وحتى العصور الحديثة، منها الرومانية والبارثية والفارسية والبيزنطية وغيرها وصولاً إلى الإمبراطورية العثمانية التي كتبت نهايتها الحرب العالمية الأولى، ليحل محلها استعمار من نوع جديد تحت مسمى «الانتداب» ، أعاد هندسة المنطقة وزرع كيانا هجيناً مصطنعاً في الجزء الأكبر من فلسطين اسماه «إسرائيل».

وبذلك، فإن منطقتنا العربية بجغرافيتها وتاريخها على مر العصور، قلما شهدت تطوراً مجتمعياً منطلقاً من ذاتيتها واراقتها، وإنما كانت في الغالب حبيسة إرادة ومشاريع الغزاة والمستعمرين والمنتدبين. وقد ترك ذلك أثره حتى على طرائق التفكير لدى الفرد كما لدى المجموعة في هذه المنطقة من العالم. فقد عمل الغزو الفكري والعقائدي على زعزعة الولاء الوطني للمواطن، وزرع الولاء الطائفي والجهوي بدلاً للولاء الوطني، حيث أصبحت فلسفة «المتلقي أو المستقبل» بمثابة نظام قائم بحد ذاته تنقسم فيه المجتمعات بين مؤيد لمشروع هذه الدولة الخارجية أو تلك، لا سيما وإن هذه الدول وكذلك المجموعات المنظمة والمتعمسة ماهرة في تغليف مشاريعها بإطارات تتناسب مع فكر المتلقي ووجدانه، وأهمها الإطار الديني والمذهبي والطائفي، وتداعب حتى مكنونات طموحاته الوطنية. إنها عملية ترويض العقول وغسل الادمغة التي تجد لها في منطقتنا العربية الأرض الخصبة.

ولذلك لا عجب أن نرى النخب العربية عاجزة عن القيام بدورها الطبيعي، ويظهر هذا بجلاء في الظروف العصيبة التي تمر بها المجتمعات العربية. فغيوبية النخب العربية قائمة اياً كان الفاعل، عدواً خارجياً كما في حال العدوان الهجومي الصهيوني على فلسطين وما يمارسه من حرب إبادة وتجويع وتهجير وتطهير عرقي وقتل ممنهج، أو جماعات مرتبطة بأجندات خارجية تستغل الدين مبرراً للبقاء في السلطة ولسلوك خال من كل قيمة تحملها عادة الثورات وقوى التغيير التي لها عادة ادبياتها وأثرها في الحياة الفكرية والاجتماعية والنضالية، وتكون محور النشاط الفكري لدى النخب المثقفة.

وعلى الصعيد الرسمي العربي، فإن الدول العربية تأخرت في إدراك أن الخطر ليس

مجدلاني: زيارة «جنسون» وتصريحاته عدائية وتشجيع مباشر لسياسات الضم

سابقة.. رئيس مجلس النواب الأميركي يزور مستوطنة غير شرعية معتبرا الضفة جزء من إسرائيل

وللقرة الـ 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، ويظهر ذلك على وجه الخصوص بتبني مجلس الأمن في الأمم

المتحدة للقرار 448 في مارس 1979 الذي اعتبرها غير قانونية، وتراها واشنطن عقبة في طريق السلام.

وتعد هذه الزيارة انقلاب الموقف الأمريكي المعلن منذ عام 1978، حين أكدت إدارة جيمي كارتر أن بناء

المستوطنات المدنية مخالف للقانون الدولي، ومنذ ذلك الحين، تبنت الولايات المتحدة موقفا يتضمن أن

«المستوطنات غير شرعية، رغم أنها ليست «غير قانونية»، لؤحت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بإسقاط

أي مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة لكن الرئيس الأميركي

الاسبق باراك أوباما طالب بتجميد النشاطات الاستيطانية، وفي أواخر عام 2016 وجه بالامتناع عن استخدام

الفيديو ضد قرار الأمم المتحدة ضد المستوطنات وقبله جمد بوش ضمانات قروض لإسرائيل لاستخدامها في

الاستيطان.

وتبنت إدارة ترامب نهجا مختلفا تجاه المستوطنات في تعزيز للشراكة القوية مع حكومة نتنياهو بغرض

الانقضاء على الحقوق الفلسطينية، واعتبر شرعة الاستيطان شراكة مع إسرائيل في عدوانها الفاشي المستمر

على حقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها القرارات الدولية، وأعلنت ان الولايات المتحدة لم تعد تعتبر

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة غير قانونية، وهو ما كان موقفاً تقليدياً للإدارة الأمريكية، وعملت على

تشجيع عنف المستوطنين، برفع العقوبات التي فرضتها إدارة بايدن على متورطين منهم بأعمال عنف ضد

الفلسطينيين، كما أيدت إدارة ترامب ضم أجزاء واسعة من الضفة لسيادتها، وبما فيها منطقة غور الأردن

وجميع المستوطنات، وتعمل دون اعلان صريح على تغيير القيادة الفلسطينية في مسعى لترميم نسخة

القرن بنسختها الجديدة.

وفي هذه الأجواء المسمومة، يقوم رئيس مجلس النواب الأميركي بزيارة لدولة الاحتلال طويلة بشكل غير

عادي استمرت حتى 10 أغسطس الجاري وبدعوة ضيافة نظمتها هيدر جونسون، مؤسسة "الجمعية

الأمريكية للتعليم الإسرائيلي" وهي منظمة مبنية محافظة مناصرة للاحتلال الإسرائيلي، فيما نقل مسؤولون

عن السفارة الإسرائيلية في واشنطن انها فوجئت بالرحلة ولم تشارك في إعدادها، كما لم تشارك وزارة الخارجية

الإسرائيلية والسفارة الأمريكية في القدس فيها!؟.

وفي عداء مسموم، نقل عن جونسون قوله إن "المنطقة هي ملكية شرعية للشعب اليهودي"، وان الولايات

المتحدة تعترف بالحق التاريخي لإسرائيل في السيادة على الضفة الغربية لنهر الأردن، وإن جبال يهودا

والسامرة وعد بها الشعب اليهودي. في تصريحات وزيارة قوبلت برفض وتدنيد فلسطيني وعربي واسلامي.

تقرير: نائل موسى

يوصل الرئيس الأميركي الجمهوري دونالد ترامب، وإدارته اليمينية المتشددة، وعبر إجراءات وانتهاكات

سافرة، مناصبة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة فوق ترابه الوطني، العدا على في مسعى محموم

لتصفية القضية الفلسطينية وتخليق شرق أوسط جديد وفق رؤيا حكومة الفاشيين الجدد في تل ابيب

برئاسة بنيامين نتنياهو وفي انسجام تام مع الصهيونية الدينية المتنامية في السياسة لنظام الاحتلال والمجتمع

الإسرائيلي غير ابة بالقوانين الدولية وبعلاقته وبلاده بالأنظمة العربية والإسلامية.

وفي تصعيد صادم وجنوني جديد، أقدم رئيس مجلس النواب الأميركي، مايك جونسون، الإثنين الماضي، على

زيارة مستوطنة غير شرعية في الضفة الغربية المحتلة، في سابقة تعد الأولى من نوعها لمسؤول أمريكي يشغل

هذا المنصب.

جونسون، زار مستوطنة أرئيل ضمن برنامج خاص نظمته مجموعة مناصرة للاحتلال الإسرائيلي، والتقى

خلالها بكبار أعضاء المجلس الإقليمي للمستوطنات وخاطب رؤساء تلك المجالس قائلا: ان "الضفة الغربية

هي خط المواجهة لدولة إسرائيل، ويجب أن تكون جزءا لا يتجزأ منها، حتى لو رأى العالم خلاف ذلك،

فنحن ندعمكم".

ورغم أن العديد من أعضاء الكونغرس الجمهوريين زاروا مستوطنات الضفة، إلا أن زيارة رئيس مجلس

النواب تُعد غير معتادة، إذ كان جونسون المسؤول الأميركي الأرفع رتبة الذي يقدم على هذه الخطوة.

ويربط ساسة الاعمال العدائية تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه وقضيته التي تعتبر قضية العرب المركزية

الأولى باختيارات ترامب المبكرة للمناصب الوزارية وفريق إدارته، المخيبة للأمل حيث انتقاهم من صفوف

المحافظين الأكثر تأييدا لإسرائيل ولاحتلال وضم الأراضي الفلسطينية وللحرب والعدوان، ومن المعادين

للتطلعات الفلسطينية وللعملية السلمية وحل الدولتين الذي تتنادي به واشنطن.

و«أرئيل» مستوطنة سكنية أقيمت عام 1978 على أراضي بلدات سلفيت، اسكاكا، مردة، كفل حارس،

عشية توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع السادات، سيطرت على مساحة 500 دونماً عند تأسيسها، وتستحوذ

اليوم 30 كم² سرقت من الفلسطينيين، فيما يزيد عدد قاطنيها اليوم عن 20 ألف مستوطن وتضم جامعة

تحمل اسمها.

ويعتبر المجتمع الدولي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير شرعية وتمثل خرقا للقانون الدولي

**رفض وتدنيد فلسطيني وعربي.. تصريحات منازرة للاحتلال
وتخالف الشرعية الدولية وتناقض الموقف الأميركي المعلن**

وقال: هذه التصريحات تخالف قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، خاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 الذي وافقت عليه جميع دول العالم بما فيها الولايات المتحدة، والذي يعتبر الاستيطان جميعه غير شرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وتابع الناطق، ما قاله جونسون غير صحيح ويخالف اتفاق أوسلو الموقع في واشنطن، والذي نص أن العملية السياسية تقوم على أساس الشرعية الدولية وفي مقدمتها تجسيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، معتبرا التصريحات تحديا واستفزازا لدول العالم التي اجتمعت في نيويورك للحفاظ على حل الدولتين المستند للقانون الدولي والشرعية الدولية، بما في ذلك الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والذي مهد إلى اعترافات دولية هامة بدولة فلسطين في الدورة 80 لاتحاد الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر المقبل.

وأدان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، روجي فتوح، زيارة جونسون لمستوطنة غير الشرعية بالضفة الغربية المحتلة برفقة أعضاء الكونغرس، معتبرا إيها انحيازاً خطيراً للاحتلال وانهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

وقال: هذه الزيارة مكافأة للمستوطنين وتشجيعهم على جرائم القتل والحرق والعنف بحق الشعب الفلسطيني ودعمها مباشرة لسياسات التهويد والضم والتطهير العرقي، وتوفر غطاءاً للتشريعات العنصرية التي تصدرها الكنيسيت لتكريس الاحتلال وتشريع الاستيلاء والتهجير والفصل العنصري. كما لاتبسي مكانة الولايات المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن وتتناقض مع التزاماتها القانونية والأخلاقية.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين ان زيارة رئيس مجلس النواب الأمريكي، إلى مستعمرة «أريئيل» المقامة على أراضي المواطنين في قلب الضفة الغربية المحتلة، تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية». واستنكرت الوزارة، التصريحات التحريضية التي أطلقها جونسون خلال زيارته، ودعا فيها إلى ضم الضفة، مشيرة إلى أنها تعزز جرائم الاستعمار والمستعمرين، وتشجع على الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، في تحدٍ صارخ للجهود العربية والأمريكية المبذولة لوقف العدوان وتحقيق التهدئة.

وأشارت إلى أن الزيارة والتصريحات المرافقة تناقض الموقف الأمريكي المعلن من الاستيطان واعتداءات المستوطنين»، وتسيء إلى صورة الولايات المتحدة كوسيط، وتُضعف فرص إحياء عملية السلام. مؤكدة أن الاستيطان بأشكاله كافة باطل وغير شرعي ويعرقل حل الدولتين والسلام العادل والشامل، مطالبة الإدارة الأمريكية باتخاذ موقف واضح وملزم تجاه مثل هذه التصرفات.

واعتبر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. أحمد مجدلاي، زيارة رئيس مجلس النواب الأمريكي، على رأس وفد من الكونغرس، إلى مستوطنة «أريئيل» المقامة على أراضي المواطنين في الضفة الغربية المحتلة، انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 الذي يؤكد أن الاستيطان الإسرائيلي غير قانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ويدعو جميع الدول إلى التمييز في تعاملها بين أراضي دولة فلسطين المحتلة وإسرائيل. وأضاف: هذه الزيارة انحيازاً صارخاً للاحتلال الإسرائيلي، وتشجيعاً مباشراً لسياسات الضم والتهويد والاستيطان، في تحدٍ واضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وتابع مجدلاي، ما زالت الإدارة الأمريكية توفر الحماية والدعم للاحتلال للمضي قدما في سياساته الفاشية والعنصرية، وهذه الزيارة وما رافقها من تصريحات جونسون، دعا فيها إلى ضم الضفة تؤكد الشراكة التامة، وهذه الزيارة تسيء مكانة الولايات المتحدة بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن وتتناقض مع التزاماتها القانونية.

وفيما تمضي الولايات المتحدة في قراراتها وأفعالها الخارجة عن القوانين والأعراف الدولية لتصفية القضية الفلسطينية وتفرغها من محتواها الوطني وتجريدها من محتواها السياسي وتحولها إلى قضية إنسانية اقتصادية دون أي أبعاد وطنية، لا يعتقد الفلسطينيون أن ساكن البيت الأبيض، سوف ينصفهم ويحقق أمانيهم الوطنية، التي يواصلون النضال لانجازها، لكنهم يأملون ان لا يتخذ مواقف من شأنها تفجير الأوضاع السياسية والميدانية الهشة وهو يلتهث وراء وهم صفقة القرن وتغير الشرق الأوسط، لاعتقاده انه في وضع يسمح له بتغيير الأمور في هذه المنطقة، ل 100 عام قادمة.

ويرى ساسة وخبراء ان إدارة ترامب بهذا، تضع امريكا نفسها في مواجهة للقانون الدولي وفرض شريعة الغاب، رغم أنها غير مؤهلة أو مخولة بإلغاء قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين، ولا يحق لها صياغة القانون الدولي وشرعة الاستيطان غير الشرعي أصلاً بناء على رغباتها اليمينية والعنصرية.

ويعتبر ساسة الزيارة وما تخللها من تصريحات الحلقة الاحدث في مسلسل تصفية القضية الفلسطينية وفصلها عن بعدها الإقليمي، عبر قيادة التطبيع العربي مع إسرائيل التي يرى الفلسطينيون أنها تسعى لتدمير الحاضنة العربية والإسلامية لهم، خاصة أنها تتم قبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وواحدة من القرارات المعادية للشعب الفلسطيني، والتي تهدد مستقبله، لما تحمله من أبعاد تهدف المساس بالحقوق الوطنية الثابتة بفرض وقائع جديدة على الأرض ملصحة الاحتلال الإسرائيلي، ومعاقبة الفلسطينيين على تمسكهم بثوابتهم الوطنية وحقوقهم المشروعة، هذه القرارات التي اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من «صفقة القرن»، أو مقدمات لها. وستذكر الفلسطينيون عشرات القرارات العدائية المجنونة التي تعلنها إدارة ترامب الجامحة وبما فيها تهجير الفلسطينيين إلى دول أخرى وتحويل قطاع غزة إلى منتجع سياحي لغير أصحابه ودعم الإبادة الجماعية سياسيا وماليا وبالسلح، في خطوة تذكر بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة واشنطن من تل أبيب إليها، دمج القنصلية الأمريكية معها، انسجاما مع مج قوانين وممارسات عنصرية إسرائيلية تتنكر للحقوق الوطنية والتاريخية الفلسطينية، معيدة إلى الأذهان وعد بلفور الذي قدمه وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور في الثاني من تشرين الثاني 1917 عندما منح من لا يملك لمن لا يستحق.

وفيما تؤكد تقارير ان حكومات الاحتلال المتعاقبة استثمرت نحو (85) مليار دولار في بناء المستوطنات منذ عام 1967، نسبة كبرى منها من المساعدات الأمريكية اللوجستية السنوية لإسرائيل والتي تصل إلى أكثر من ثلاثة مليار دولار سنوياً (60) في المائة منها مساعدات عسكرية و(40) في المائة على شكل مساعدات اقتصادية، عملت إدارة ترامب على وقف التمويل المخصص لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في محاولة لتمرير «صفقة القرن» من خلال إسقاط ملف اللاجئين والغاء حق العودة كما أوقفت الدعم المالي للفلسطينيين: منذ تولي ترامب فترته الرئاسية الاولى ولم تمنح الإدارة الأمريكية دولاراً واحداً لدعم الموازنة الفلسطينية. وأعدت توجيه 200 مليون دولار كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة وغزة، إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم؛ وحجبتها 25 مليون دولار، مساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس، و أوقفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، جميع المساعدات، للضغط على الشعب الفلسطيني وقيادته في محاولة لإخضاعه للقبول بالإملاءات الأمريكية والإسرائيلية. وبالتوازي جرى إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وإغلاق الحسابات المصرفية للمنظمة بواشنطن وطرد السفير.

وبذلك تضرب الولايات المتحدة ورئيسها دونالد ترامب بالشرعية الدولية عرض الحائط، وتحتاز، كعادتها، للاحتلال الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين. وتستفز الامة العربية والاسلامية وحلفاء واشنطن واصدقاتها.

فقد أدانت منظمة التعاون الإسلامي زيارة جونسون، على رأس وفد من الكونغرس، إلى مستوطنة «أريئيل» واعتبرت الزيارة انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 الذي يؤكد أن الاستيطان الإسرائيلي غير قانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ويدعو جميع الدول إلى التمييز في تعاملها بين أراضي دولة فلسطين المحتلة وإسرائيل.

وشددت على أن هذه الزيارة تساهم في تشجيع ومواصلة جرائم الاستيطان وإرهاب المستعمرين المنظم ضد الشعب الفلسطيني. ودعت المنظمة المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الوفاء بالتزاماته السياسية والقانونية تجاه الضغط على إسرائيل، قوة الاحتلال، لوقف سياسة الاستعمار وإرهاب المستعمرين وجرائمهم اليومية، والامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويقر الفلسطينيون، أن السياسة الأمريكية التقليدية تؤيد إسرائيل بشكل كامل وصارخ منذ عام 1948؛ إلا أنهم يعتبرون ترامب الأسوأ على الإطلاق.

وفي هذا الإطار، استنكر الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، تصريحات رئيس مجلس النواب الأمريكي بحضور السفير الأمريكي في تل أبيب، والتي قال فيها إن الولايات المتحدة تعترف بالحق التاريخي لإسرائيل في السيادة على الضفة، وإن جبال يهودا والسامرة وعد بها الشعب اليهودي!

الاقتصاد الفلسطيني بين الحصار الإسرائيلي والصمت الدولي

بقلم: عائدة عم علي

بمزيج من التدمير العنيف والقتل والعزل والإبادة الجماعية وتواصل الحصار الظالم على الضفة الغربية و قطاع غزة والقدس نجح الاحتلال الإسرائيلي في تقويض مقومات الاقتصاد الإنتاجي الصناعي والزراعي الفلسطيني وتسبب في تراكم الأزمات المعيشية والاجتماعية للشعب الفلسطيني الذي يعاني أوضاعاً صعبة للغاية تصل إلى حدود الانهيار الكارثي جراء تمزيق سلاسل الإمداد الداخلية وتفتيت الارتباط بين القطاعات والمنشآت المحلية المختلفة وربطها بشكل منفصل مع الإمداد الإسرائيلي، بحيث تعيق الإنتاج وبالتالي تآكل اعتماد المستهلك الفلسطيني على المنتج المحلي ما نسبته بانكماش اقتصادي وتدهور حاد في النمو، وارتفاع في معدلات البطالة والفقير، وتدميراً للبنية التحتية والمنشآت الاقتصادية، تجعل الفلسطينيين في حالة من الترقب المستمر والخوف من المستقبل وانعدام الأمان المالي مع شعور عميق بارتباط مستويات معيشتهم ومداهيلهم بالوضع السياسي.

وفيما يبقى القطاع الاقتصادي الأكثر تأثراً بمثل هذه الأحداث لكننا لم نرى أية بادرة إيجابية لمعالجة تداعيات هذا الوضع المأساوي لاسيما إغلاق كافة الحدود والمعابر والمنافذ الخارجية التي تربط المناطق الفلسطينية مع العالم الخارجي بما فيها إسرائيل. وتجزئة المناطق والمدن والقرى الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض. ومنع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل والاعتداء على بعضهم. ومنع العاملين في القرى والمخيمات من الوصول إلى أماكن عملهم في المدن الفلسطينية، مما جعلهم يلتحقون بصوف العاطلين عن العمل جزئياً أو كلياً. ناهيك عن فرض قيود مشددة على الصادرات والواردات من وإلى الأراضي الفلسطينية، وعدم اغفال ما يقوم به الاحتلال من تدمير مرافق البنية التحتية الفلسطينية، وقصف المصانع وتجريف المزارع وتدمير المنازل، وقتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين وتدمير المرافق العامة والخاصة. وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقير إلى مستويات غير مسبوقة.

أمام هذه العوامل لا تزال الأراضي الفلسطينية تعيش حالة حرب شاملة تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني على جميع الأصعدة، من فرض حصار اقتصادي وإغلاق شامل وقيود مشددة، على حركة الأفراد والبضائع وتعطيل حركة التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تضرر كافة القطاعات الاقتصادية، بشكل مباشر وكبير نتيجة لمنع وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وعدم قدرة العمالة الفلسطينية الوصول إلى عملها بفعل الحصار والعدوان الإسرائيلي، الذي طال مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والصحية.

هذه الممارسات الإسرائيلية الممنهجة من الإغلاق والحصار والعدوان الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، وهو الأطول منذ العام 1967 أدت إلى خسائر فادحة لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، لم تقتصر على تراجع النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي بدأ خلال العام 1998، بعد فترة طويلة من الركود الناجم عن السياسات الإسرائيلية المبرمجة والمدروسة لضرب الاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة 1993 - 1997، بل دفعت الاقتصاد الفلسطيني إلى حافة الانهيار، وأدت إلى تسارع انتشار الفقر وارتفاع حدته، إلى درجات غير مسبوقة، وارتفاع معدلات البطالة إلى نسب غير معهودة بلغت في المتوسط ما بين 50 - 56 بالمائة إضافة

إلى أن سياسات إسرائيل المتبعة في تطبيق إجراءات العقوبات الجماعية والفردية أدت إلى تأثيرات بالغة الخطورة، على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية والنفسية والصحية.

امام هذه الإجراءات التعسفية ساهمت قوات الاحتلال أيضاً في انخفاض الناتج المحلي وارتفاع معدل لانعدام فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر وازدياد حدته وتسارع انتشاره بسبب سياسة العقوبات الجماعية والفردية وارتفاع الدين العام والعجز في الموازنة.

وهنا لا بد من القول إن سياسات الاحتلال وممارساتها في الأراضي الفلسطينية منذ عام 2000 الحقت ببلغ تأثيرات سلبية على مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية بطرق مختلفة، وكان المراهقون أو اليافعون منهم هم الأكثر تضرراً وتعريضاً للخطر بشكل خاص وأكثر عرضة للصدمة النفسية ومشاعر الغضب والغيظ.

والأهم ان الحصار المفروض على أبناء الشعب الفلسطيني عبر الحواجز والاعتقالات ومواصل الاستيطان وجدار الفصل العنصري هو الأكثر بشاعة من حيث دوافعه وأسبابه الاقتصادية والسياسية المباشرة والأمنية، أو في دوافعه السياسية البعيدة وفق المخطط الإسرائيلي، الذي يهدف بالأساس إلى تفكيك البنيان السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وإيصاله إلى حالة من الإحباط والفقير والمعاناة والحرمان، لتصبح الأولوية توفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة ولقمة العيش.

وأثرت السياسات الإسرائيلية اتجاه الأراضي الفلسطينية تأثيراً سلبياً على عملية التنمية أيضاً، حيث طرأ تغيير جذري على الإنفاق العام خلال عامي 2001، 2002 لأسباب أهمها: الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية من 91 مليون دولار شهرياً إلى 18 مليون دولار، احتجاز إسرائيل المستحقات المالية للسلطة الوطنية، شح المساعدات الدولية وبروز أنواع جديدة من النفقات الأمر الذي انعكس سلباً على حصة الفرد من الإنفاق الحكومي في الأراضي الفلسطينية في العام الماضي، إذ بلغت 70 دولاراً أمريكياً في مجال الصحة، و40 دولاراً في مجال التعليم مقابل 90 دولاراً في مجال الأمن. مما يعني أن التركيبة الحالية للإنفاق الحكومي تركز على الأمن على حساب القطاعات المؤثرة في عملية التنمية.

أمام هذه المعطيات عمل الاحتلال وبشكل ممنهج - ومن خلال منظومة شاملة ومركبة من السياسات والأدوات العنيفة والاقتصادية والمالية- على تقويض مقومات الاقتصاد الذاتي والإنتاجي الفلسطيني وإعادة هندسة الاقتصاد، ليكون المجتمع الفلسطيني موجهاً لخدمة اقتصاد الاحتلال وملحقاً به وتعميق ارتهاق الاقتصاد وتوظيفه لخدمة اقتصاد الاحتلال والمستوطنات، مع خلق فقاعة وهمية من أمهات ومستويات حياة مريحة إلى حد ما، على أن تبقى مفاتيحه بيد الاحتلال، مما يتيح له التأثير المباشر والسريع والفعال على مستويات المعيشة لأغلبية الفلسطينيين، وكنتيجة لكل ذلك ظهر واقع اقتصادي مشوه وهش وتابع

أن الاحتلال الصهيوني يتحمل المسؤولية الكاملة عن الوضع الاقتصادي المتردي، بسبب استمرار العدوان والحصار على قطاع غزة، وتدمير مقومات الإنتاج، ومنع إدخال المساعدات الإنسانية. لهذا لا بد من المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية بالتدخل لوقف العدوان ورفع الحصار عن قطاع غزة.

خطة نتنياهو للضم أمام واشنطن: نهاية مرحلة وبداية تصفية

بقلم: محمد علوش

في لحظة حرجة من تاريخ الصراع، كشفت صحيفة «يسرائيل هيوم» عن خطوة إسرائيلية نوعية وغير مسبوقة، تمثلت في عرض خرائط ووثائق أمام رئيس مجلس النواب الأمريكي مايك جونسون، تظهر الرؤية الإسرائيلية لفرض السيادة الكاملة على الضفة الغربية المحتلة، وقد جرى اللقاء في مستوطنة «شيلو»، شمال شرق رام الله، وهي مستوطنة مقامة على أراض فلسطينية، في مشهد رمزي مدروس يعكس عمق البعد العقائدي والسياسي للاستراتيجية الإسرائيلية، ويؤكد حرصها على تثبيت شرعية الاستيطان أمام أعلى مستويات المؤسسة التشريعية الأمريكية.

ما نشهده لم يعد مجرد أداة ضغط سياسي أو مناورة تفاوضية، بل تحول استراتيجي في طبيعة المشروع الصهيوني، من احتلال مؤقت إلى محاولة لفرض واقع نهائي لا رجعة فيه، لإسرائيل لم تعد تعير اعتباراً حتى للحد الأدنى من مفردات «عملية السلام»، بل تجاوزتها بالكامل باتجاه ضم الأراضي المحتلة تحت مظلة القانون الإسرائيلي، وفرض «السيادة» كأمر واقع، دون تفاوض أو تسوية، ومعزل عن الشرعية الدولية، اعتماداً على ميزان القوة وحده.

إن عرض الخرائط أمام وفد أمريكي رفيع المستوى يكشف التحالف العميق بين إسرائيل والولايات المتحدة، ليس فقط في دعمها العسكري والاقتصادي، بل في تبنيها الكامل للرؤية الصهيونية إزاء الأرض والحقوق الفلسطينية، وقد تزامن هذا التطور مع تسريبات حول «قرار عسكري حتمي» ينوي نتنياهو اتخاذه في غزة، في سياق واضح لاستراتيجية متكاملة تسعى لإخضاع الشعب الفلسطيني على الجبهتين، في الضفة عبر الضم وتوسيع الاستيطان، وفي غزة عبر فرض معادلة أمنية تعيد إنتاج السيطرة على أكثر من مليوني إنسان يعيشون تحت القصف والإبادة والتجويع والحصار.

التوازي بين الضم في الضفة والتهديد بالحسم العسكري في غزة ليس مجرد صدفة، بل يعكس رؤية استراتيجية موحدة لتصفية القضية الفلسطينية برمتها، وفي هذا السياق، تعمل إسرائيل على إعادة

تعريف الصراع من نزاع سياسي إلى مسألة «أمن داخلي»، ضمن حدود دولة يهودية واحدة تمارس الفصل العنصري وتحتكر القرار السيادي على كامل الأرض، بما ينهي عملياً أي أفق لحل عادل ودائم، وما يجري اليوم يضع الفلسطينيين أمام لحظة فارقة في مسارهم الوطني، فمشروع «حل الدولتين»، الذي طالما رُوج له المجتمع الدولي، يوشك أن يجهز عليه بالكامل، ليس بفعل الإخفاقات وحدها، بل لأن إسرائيل قررت، بغطاء أمريكي مباشر، تجاوزه وتجاوز أي التزام بالشرعية الدولية، وكل خطوة استيطانية جديدة، وكل شارع التفافي، وكل قانون إسرائيلي يطبق في الضفة، إنما هو لبنة في جدار الضم، وإعلان عملي عن نهاية مرحلة وبداية مشروع التصفية.

وفي هذه اللحظة المصرية، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والمؤتمنة على مشروعه الوطني التحرري، فالمطلوب اليوم ليس فقط إعادة تفعيل مؤسساتها، بل إعادة توجيه بوصلتها الكفاحية، بما ينسجم مع طبيعة المرحلة وتحدياتها، ويعبر عن الإرادة الجماعية لشعب يخوض معركة وجود لا معركة تفاوض.

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فإن سياسة الإدانة لم تعد كافية، ولا المجاملات الدبلوماسية قادرة على وقف الزحف الاستعماري الإسرائيلي، والمطلوب موقف عربي صريح بوقف التطبيع، الذي بات يستخدم غطاءً لسياسات الضم والإبادة، ومطلوب كذلك حراك دولي جاد لتفعيل الأدوات القانونية لمساءلة إسرائيل كقوة احتلال تمارس الأبارتهايد، وتنتهك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل منهجي ومنتعمد.

وإن تقديم خرائط الضم أمام مسؤول أمريكي رفيع لا يمكن قراءته كإجراء إداري أو عرض تقني، بل هو إعلان واضح عن نهاية مرحلة المراوغة، وبداية فرض مشروع «إسرائيل الكبرى» بالقوة، وغطاء دولي غير مسبوق، والمطلوب اليوم استنهاض الإرادة الوطنية الفلسطينية، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني التحرري، بما يضمن أن يبقى الصراع صراعاً على الأرض والحرية، لا على فتات إدارة الاحتلال.

المصير الذي ينتظر الفلسطينيين

بقلم: محمد حسين محمد*

الأخطر من ذلك أن الانقسام يُفقد الفلسطينيين أوراق القوة في مواجهة التحديات القادمة: من مشاريع التطبيع، إلى تكريس الاحتلال كأمر واقع، وصولاً إلى تغييب الفلسطيني عن أي تسوية محتملة، أو فرض حلول نهائية لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية.

ويبقى السؤال هل يملك الفلسطينيون فرصة لإعادة الإمساك بمصيرهم؟ الجواب نعم، ولكن بشروط صارمة وواضحة. أولاً، إنهاء الانقسام السياسي فوراً دون حسابات فتوية. ثانياً، إعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتمثيلية، باعتبارها الكيان المعنوي الجامع للفلسطينيين في الداخل والشتات. ثالثاً، الاستثمار في القوى الشبابية والثقافية والشعبية التي ما زالت تقدم نماذج باهرة في الوعي والمقاومة والتجديد. إن إعادة الإمساك بالمصير الفلسطيني تمر عبر إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني باعتباره مشروع حرية وعدالة وكرامة وعودة.

المصير ليس قدرًا

المصير ليس شيئاً ينتظرنا عند نهاية الطريق، بل هو ما نصنعه في كل يوم، في كل موقف، في كل خيار. والفلسطيني الذي كتب حكاية التحدي على جدران المخيم، وواجه أعتى قوة عسكرية بأبسط أدوات الحياة، لا يُنتظر له مصير، بل يكتبه بيده. فلسطين لا تزال على الخريطة، لا لأن العالم يريد ذلك، بل لأن شعبها يرفض أن يُحصى. والمصير الذي ينتظر الفلسطينيين ليس في يد أحد، إلا في يدهم، فإما أن يكونوا كما عهدناهم شعباً يلبق بالنصر والحرية، أو يُتركوا نهياً لخرايط التصفية والتفكك.

لكننا نعرف هذا الشعب... وهو لا يترك مصيره للريح.

إجازة في الآداب - جامعة دمشق قسم التاريخ - ناشط سياسي

لا تمر لحظة في تاريخ فلسطين دون أن تحمل وجعاً أو أملاً، نكبة أو انتفاضة، حزناً على ما فات وإصراراً على ما هو آت، في وطن لم يعرف الاستقرار منذ أن فرض عليه مشروع الغتصاب والقتل، يقف الفلسطينيون على أعتاب مرحلة مصيرية، تطرح عليهم سؤالاً وجودياً: أي مصير ينتظر هذا الشعب الذي لم ينكسر؟

ذاكرة مثقلة ومشروع ناقص

منذ عام 1948، لم يكن للفلسطيني ضحية النكبة فقط، بل ضحية استمرارها. فيما تتوالى النكبات، تتجدد بأساليب مختلفة، وتُغلف بلغة دبلوماسية باردة تُخفي ما هو أسوأ من العنف: محاولة شطب الهوية. بين احتلال عسكري مباشر، واستيطان زاحف، وانقسام داخلي مؤلم، وانشغال عربي متصاعد عن جوهر القضية، يعيش الفلسطيني حالة من الحصار المركب: سياسي، واقتصادي، ومعنوي.

ورغم كل ذلك، ما تزال القضية الفلسطينية قضية حيّة في وجدان شعوب كثيرة، وما يزال الشعب الفلسطيني يحتفظ بعناصر الصمود، لا سيما في القدس وغزة والضفة والشتات. لكن هذه الحيوية قد لا تكون كافية، إذا لم تتوافق مع مشروع وطني جامع يعيد تعريف الوجهة والمسار.

الانقسام والصراع الوطني

لا يمكن الحديث عن المصير الفلسطيني من دون التوقف عند الانقسام السياسي، ليصير أكثر من مجرد خلاف بين حركتين. بل بات تعبيراً عن غياب المشروع الجامع، واستعصاء النظام السياسي الفلسطيني على الإصلاح. وفي الوقت الذي تهدد فيه القدس بالمحو، وتُخفق فيه غزة، وتُبتلع فيه الضفة، تشغل النخب السياسية في حروب سلطوية صغيرة لا تلبق بعظمة القضية ولا بتضحيات شعبها.

«التجويع سلاحاً».. نموذج أمريكي غربي تكرر «إسرائيل» في غزة

بقلم: خليل حمد

لا يتساقط الموت على رؤوس أبناء غزة من طائرات أو فوهات مدافع وبنادق فقط. في غزة للموت عشرات الوسائل يضرب فيها بكل ضجيج وضوضاء، غير شاعر بالحياة من دماء أهلنا المكلومين المظلومين المحاصرين. تتفنن «إسرائيل» في وسائل القتل التي تمارسها في كل فلسطين، إلا أن أخطرها بالتأكيد: «سلاح التجويع».

لم يخترع رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي وأركان حربه أداة جديدة لكسر إرادة الشعب الذي لم تقهره الأسلحة، فأعاد استنساخ أسوأ وأفظع أسلحة القتل الجماعي والإبادة العرقية، بمنع أبسط حقوق الفرد كجزء من جريمة عقاب جماعي تظال الأبرياء فقط، أطفالاً ونساء وشيوخاً. استنساخ مبني على تجارب الغرب الكثيرة التي خاض فيها حروبه ضد دول وأمم بالتجويع والحصار ومنع لقمة العيش، لهزيمة شعب، أو لفرض تغيير ديمغرافي وسياسي.

في غزة، يستخدم الاحتلال هذا السلاح على الطريقة النازية للسببين اللذين ذكرناهما سابقاً. والنتائج أكثر من خطيرة. أحدث تقارير الأمم المتحدة تُصنّف الوضع الغذائي في القطاع في المرحلة الخامسة، المعروفة بوصف «كارثية» وفق تصنيف (IPC) العالمي لانعدام الأمن الغذائي، بعبارة أخرى ترد في التقرير: الوضع يندرج بخطر المجاعة. المنظمات الدولية ومنها «أوتشا» و«أنرو» و«أكسفام» و«أنقذوا الأطفال» تحدثت عن 90% من أهالي القطاع يعانون بشكل غير إنساني ليحصلوا على الحد الأدنى من قوت يومهم. الأطفال يستشهدون بسبب نقص الغذاء والدواء. والجيش الإسرائيلي يعترف بوجود قيود على إدخال وتوزيع المساعدات الإنسانية لكنه يتجاهل الاعتراف بالمجازر التي يرتكبها بحق منتظري المساعدات باختصار: الإنسان في غزة أمام احتمال من اثنين الموت جوعاً وإما الموت أثناء محاولة الحصول على «مساعدات».

ولمن يقرأ التاريخ، ليست غزة التجربة الغربية الأولى في استخدام الحصار والتجويع ضد المناطق والمدن والبلدان والشعوب، لكن أول من أعطاه الغطاء القانوني كان الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن في قانون «ليبر» عام 1863، وفيه: «من المشروع تجويع العدو مسلحاً أو غير مسلح»، بهدف تسريع استسلامه، وللتكرار يجب التأكيد على فكرة «مسلح أو غير مسلح». سياسة أمريكية أبحاث استخدام التجويع سلاحاً، ولم يصدر أي تراجع رسمي عنها حتى العام 2015، أي أنها على مدى أكثر من قرن ونصف القرن شكلت جزءاً من الإدراك الأمريكي لما تمتلكه واشتطن من أسلحة حربية. فاستخدمتها بأكثر من أسلوب وفي أكثر من مرة لتنفيذ سياساتها وفرض إرادتها، ولعلّ أحد أقرب الأمثلة التي نستذكرها مساومة العراقيين على مدى 12 عاماً (من 1991 إلى 2003) على لقمة العيش تحت معادلة «النفط مقابل الغذاء».

النماذج كثيرة أيضاً. في الحرب العالمية الأولى عانى جبل لبنان حصاراً فرضته السلطات العثمانية خلفت المجزرة التي سببتها المجاعة إلى إزهاق أرواح نحو 200 ألف شخص، أي نصف سكان جبل لبنان. الأرقام مخيفة، لكنها لم تمنع صنّاع الحروب على اختلاف مسمياتهم من تكرار المشهد بصورة أبشع.

في الحرب العالمية الثانية حاصرت ألمانيا النازية مدينة لينينغراد السوفيتية (سانت بطرسبرغ حالياً). الحصار استمر لمدة 872 يوماً بين عامي 1941 و1944، وضحاياه بلغوا نحو مليون إنسان.

في غزة، لم تتمكن المنظمات الإنسانية من تحديد أعداد الوفيات الحقيقية بسبب الحصار نظراً لتعدد أسباب الموت في القطاع المنهك. رغم ذلك لم تعلن الأمم المتحدة ومنظماتها المعنية بالمجاعة رسمياً في القطاع، لأن الإعلان سيتضمن إقراراً واضحاً أن «إسرائيل» ترتكب جريمة حرب كاملة الأوصاف.

منذ العام 1919 بدأ ذكر استخدام سلاح التجويع في القوانين الدولية التي تنظم الحروب وأسلحتها، لكنه لم يُعتبر جريمة حرب صريحة حتى نهايات القرن العشرين. حظرت اتفاقية جنيف الرابعة عام 1949 استهداف المدنيين بحرمانهم من المواد الضرورية لحياتهم، كما يؤكد البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الصادر عام 1977 على حظر استخدام التجويع سلاحاً في النزاعات الدولية المسلحة، ويمنع أيضاً تدمير الموارد الضرورية للمدنيين. صيغة مشابهة نص عليها البروتوكول الإضافي الثاني.

وفي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998 نصّ يشير إلى أنّ تجويع المدنيين عمداً عبر «حرمانهم من العناصر الأساسية لبقاء حياتهم، بما في ذلك تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة»، يُعدّ جريمة حرب. لكنّ الأمم المتحدة بشمولية موقعها الدولي انتظرت حتى العام 2018 لتتبنى قرارها «التاريخي» الذي يحمل الرقم 2417. قراراً أدان لأول مرة استخدام التجويع كأسلوب حرب، واعتبره جريمة حرب، لكن هذا الوصف لم يكن ملزماً قانوناً. فالقرار لم يجد طريقه إلى مجلس الأمن الدولي بسبب غياب إجماع الدول الخمس دائمة العضوية وصاحبة الفيتو. رسالة واضحة أن المحاسبة ستبقى غائبة إلى أجل غير مسمى رغم وضوح الجريمة وفعالها.

الإفلات من العقاب لغياب الإرادة السياسية لدى القوى العظمى سمح لـ «إسرائيل» أن تواصل استخدام هذا السلاح الفتاك بحق الأبرياء في غزة، بل ومنحها الغطاء السياسي العالمي الرسمي وفقاً للخبراء القانونيين. فتحوّل التجويع إلى «سياسة ممنهجة تهدف إلى تدمير الحياة اليومية للأفراد» وفقاً للمنظمات الدولية غير الرسمية، التي تؤكد أن هذه الكارثة تعدّت كونها «أثراً جانبياً للحرب». وللتذكير فإنّ غزة تعاني الحصار منذ نحو عشرين عاماً، وليس الأمر وليد حرب الإبادة الأخيرة على القطاع. عشرون عاماً ساهمت في تسريع الآثار المدمّرة للتجويع الحالي بالتأكد.

يحاول بعض المناققين القانونيين دولياً الربط بين «الدلائل الواضحة» و«إصدار قرار أممي يعاقب إسرائيل على جرميتها»، رغم أن الرأي العام العالمي بأسره يتحدث اليوم عن هذه الجريمة ويوضّح مرتكبها بالصور والمقاطع المصورة، وبشهادات الصحفيين الاستقصائيين الذين يراقبون عن بعد بسبب منع «إسرائيل» لهم من الدخول إلى القطاع، 1 وبتأكيدات من كوادر المنظمات الإنسانية القليلة جداً التي يُسمح لها بالدخول إلى القطاع ولو بشكل محدود، والأهم أن مرتكب الجريمة واضح باعترافات الجيش الإسرائيلي نفسه.

ما لا يفهمه الإسرائيلي أن التجارب التي ذُكرت سابقاً عن استخدام سلاح التجويع لم تأتِ بالنتائج المرجوة: رحل المحتلون عن لبنان وبقي جبله صامداً شامخاً قوياً بأهله. حوصرت لينينغراد أكثر من 28 شهراً، لكنها انتصرت على النازية. تغبّر الكثير في العراق لكن بلاد الرافدين تحاول النهوض مجدداً لتستعيد دورها الإقليمي. تقول كتب التاريخ إن الشعوب المتجذرة في التاريخ والجغرافيا هي التي تبقى، ويرحل الطارئون. لنعد بالتاريخ مئة عام إلى الوراء، سنفهم حقاً من هم المتجذرون الباقون، ومن هم الطارئون الذين سيرحلون حتماً. وعلى هذه الأرض ما يستحق الحياة.

نهاية نضالنا في برنامج وخطاب سياسي اليسار

بقلم: كاوا محمود

بناء على المراحل التاريخية لتطور المجتمع البشري، مواضيع التناقضات والخلافات، ومع بعض التغييرات في تصنيف المجتمع، مهمة اليسار ومبادئ التغيير.

في جنوب كردستان عندما نتحدث عن أفكار ومسؤوليات اليسار فإن هذا الموضوع غير ممكن في واقع كردستان اليوم بكل صراعاتها وصراعاتها فقط في إطار الكتابة والتفكير في يوتوب وخطاب سياسي وعمل حزبي سياسي في الحشد.

الإيمان بهذا التوجه يتطلب الانفتاح، والعيش الحر والرضا في دائرة اليسار، والبعد عن عقلية العقيدة، وعدم التعامل مع اليساريين في مجتمعنا، لأنه وفقاً لسلوك المجتمع وظروفه، يجب أن نتوقع تغييراً في وضع الصين وخطابها.

دعونا نعمل السياسيين، حزبنا ملتزم بالماركسية كمنهج، وحسب الخيارات الشيوعية والاشتراكية منذ تأسيسه وحتى الآن، رأى اليسارية الخاصة به، ولكن ليس بالضرورة مع الأحزاب الأخرى التي تعتبر نفسها يسارية أو يسارية لتعامل نفسها بطريقة ما، للمطالبة السياسية بها حفلة.. انسخ وفكر مثلنا في كل البيانات.

الحزب لا يعتبر نفسه مصطلحات تقسم اليسار وتجمع حصة اليسار من الآراء وعمل وجهات النظر المشتركة في الإطار الأيمن القراءة للبعثة في مرحلة معينة وأساس الفطرة السليمة مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة في المصلحة. تأثير تنمية واستقلال البلاد.

هذا الفهم للمفاهيم اليسارية في هذه المرحلة، حيث نتحدث عن اليساريين وفي نفس الوقت عن التمييز ضد السلطة الليبرالية، ضروري لتحذير الخطابة والمواضيع الغربية للخطاب اليساري، وفي هذا الرأي لا يمكن أن يخالف حزب سياسي ذو قوة يسارية، دون أخذ مقالات الصين وخطابات الأحزاب بهذا النوع من خطاب الأحزاب الليبرالية والمحادية التي تدعي توسع الاقتصاد والتوسع اللامحدود للقطاع الخاص لا يختلفون عن

خبرة الصين في السلطة وفي نفس الوقت معارضة السلطة، لا يمكن ترجمتها سيقاً، ومن ناحية أخرى، إذا كانت قوة سياسية في برامجها وخطاباتها السياسية قريبة من الحزب السياسي العام، فلا يمكن التعامل معها مع الحزب الخارجي إذا لم تعلن كلمة معارضة في خطابها السياسي.

في هذه الأثناء يركز الحزب على وجهات نظره الخاصة كحزب معارض ديمقراطي وطني يعني التركيز على اليسار البديل لبرامج وسياسات حكومة إقليم كردستان وهذا ظلم الحزب في معارضة السياسة الدينية والاسلامية نفس انفصال الحزب عن الخطاب يظهر

أن الشعبوي الذي تسبب في السنوات القليلة الماضية أكبر الضرر لبيزافي جمار.

من مبادئ تشغيل هذا الحزب السياسي العمل ودعم الحركات الجماهيرية وحماية الحضارة والديمقراطية والسلام لجميع أشكال الحراك الجماهيري مثل الاحتجاج على الأزمة الاقتصادية كردستان بسبب عدم كفاءة الحكومة وعدم صرف رواتب الموظفين وزيادة المعدل من البطالة والأزمة اليومية للجماهير، وعدم توفر الضروريات الأساسية كالكهرباء ومياه الشرب الصحيحة إلى جانب ظاهرة فساد الإدارة وسلوك الحزب في سياسة توظيف وإدارة المكاتب إلا ان السبب في الوضع الحالي بسبب سياسات الحكومة الاتحادية في الارسال الميزانيات والأجور.

نشاط قوى اليسار الكردستاني باستثناء المبادئ الايديولوجية والقراءات المشتركة يتطلب استخدام الخطاب والعمل المستمر مع المجتمع لمشروع قوة اليسار في تلك المرحلة القوى الاجتماعية التي تحمل مشاريع اليسار في كردستان ستكون من الصين والبحث والمعوقين والعمال والفلاحين وكل من لا يهتم الحضارة والتطور لذلك من المهم ان يكون خطاب اليسار مقبولاً في الاجتماعي وسائل الإعلام.

بخصوص العمل المشترك للييسار الكردستاني لن يعمل الحزب على بناء مظلة مشتركة وقوة الجانب الأيسر تحت المظلة، بل سيستمر الحديث عن ذلك بأن كل القوى والحزاب اليسارية الكردية تشارك في بناء مظلات وعمل مشترك لهذه التوجهات السياسية:

1- تقوية قوة اليسار في كردستان من خلال برنامج مشترك وملخص وتعاون في اعمال وانشطة الشعب الكردي والقضايا الصينية.

2- كشف قضية قومية كردستان وحماية الاقليم نحو استكمال المرحلة الوطنية من الانقاذ الوطني والعمل على وضع دستور ديمقراطي علماني وبناء دولة المؤسسات والحكم الرشيد والتركيز على مفهوم المواطنة الكردية الناس والحصول على حقوق الاشوريين والتركمانيين والعرب والارمن

في هذه الأثناء، التعاون والعمل المشترك لقوات اليسار الكردستاني في جميع الأجزاء الأربعة من الكردية هو سبب دور اليسار في حركة البقاء الوطني.

3- تغيير السياسة الاقتصادية خاصة الخطوات خاصة في توفير ودعم قطاع الإنتاج الخاص لتفادي تفكيك وتفكيك النشاط الاقتصادي وزيادة النشاط الاقتصادي.

4- تثبيت المطالب اليومية للجماهير وتناقضات هذا الموضوع من خلال العمل على مشروع بناء للحدثة والتنمية في المجتمع مع التركيز على مواضيع المساواة وحقوق الفرد وحماية البيئة وحقوق الإنسان.

5 - حماية القرار السياسي المستقل بعيداً عن الفوضى وهذا سيجعلنا نعمل مع صراعات الأزمة لخلق فرص جديدة في خدمة شعب كردستان وشعبه.

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاوي

هيئة التحرير: عائدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة